International Articles Journal
A Multidisciplinary Journal
Issue 1, March 2025

مجلة المقالات الدولية
مجلة متعددة التخصصات
العدد 1، مارس 2025

من المرفق العمومي المادي إلى المرفق العمومي الالكتروني: منصة رخص للتعمير نموذجا

From the Physical Public Service to the Electronic Public Service: The ROKHSA Platform for Urban Planning as a Model

Abdelfattah elouardamichi
PhD Researcher
Mohammed V University, Rabat

عبد الفتاح الوردميشي
باحث بسلك الدكتوراه
جامعة محمد الخامس، الرباط.

Abstract :

This paper analyzes the status of public service in light of recent developments, leading to the emergence of the electronic public service concept, which requires a reconsideration of its components and legal framework. The study differentiates between electronic public service, e-administration, and e-government, emphasizing that the first refers to the transformation of administrative actions from physical to digital formats. The paper also examines the role of digital services in urban planning through the Rokhas platform, highlighting the legal challenges arising from digitalization. The state aims to consolidate legislative gains to enhance public services and improve its relationship with citizens.

المستخلص:

تتناول هذه الورقة تحليل وضعية المرفق العمومي في ظل التطورات الحديثة، ما أدى إلى ظهور مفهوم المرفق العمومي الإلكتروني، الذي يتطلب إعادة النظر في عناصره ونظامه القانوني. يركز التحليل على التمييز بين المرفق العمومي الإلكتروني، الإدارة الإلكترونية، والحكومة الإلكترونية، حيث يشير الأول إلى تحول الفعل الإداري من الشكل المادي إلى الرقمي. كما تستعرض الورقة مكانة الخدمات الرقمية في مجال التعمير عبر منصة رخص، وتسلط الضوء على التحديات القانونية الناجمة عن الرقمنة. تسعى الدولة إلى ترسيخ المكاسب التشريعية لتعزيز الخدمات العمومية وتحسين علاقتها بالمواطنين.

Keywords:

Physical Public Service; Electronic Public Service; Urban Planning Permits.

الكلمات المفتاحية:

المرفق العمومي المادي ؛ رخص التعمير؛ المرفق العمومي الإلكتروني.

مقدمة:

تحملنا هذه الورقة البحثية إلى طرح تساؤلات حول مدى قابلية المرفق العام للتغيير، بوصفه مبدأ جوهري في البنية المفاهيمية للمرفق العمومي، ولا يمكن ان نبخس مفهوم المرفق العام كمفهوم دائم الحضور لدرجة التقديس، ويعبر عن الحضور الرمزي للدولة؛ بل كحجر الزاوية في بنيانها المعاصر؛ وارتبط في ذهن القانونيين في القرن 19 و20 بالدولة السخية المعطاءة[1]، وفي مرحلة لاحقة أضحى الخيط الناظم الذي كان يفصل الفضاء أو القطاع العام عن الخاص[2].

لا مناص ان تطور مفهوم المرفق العمومي، والأشخاص القانون العام، أفرد مسارا من الدراسات القانونية، الفقهية، وخلق مجالا للاجتهاد القضائي في المادة الإدارية، إذ تكتسي دراسة المرافق العمومية الكبرى أهمية بالغة، لأنها بالإضافة إلى كونها مرتبطة ولصيقة بالمواضيع التي يعنى بها القانون الإداري فهي توضح التطور المعاصر الذي لحق وظائف الدولة، أيا كان النظام الاقتصادي الذي تعتنقه[3]، فهي في بعض الأحيان تقوم بنشاطها الإداري طريق المرافق العمومية، عندما تقدر أن تأدية الحاجة العامة بواسطة النشاط الفردي متعذرة، بمعنى أن الأجهزة الإدارية أصبحت تمارس العديد من الأنشطة التي كانت إلى وقت قريب محتكرة من لدن الخواص.

وعليه فإن إفراد دراسة خاصة بتطور مفهوم المرفق العمومي، والوسائل، والوضعية القانونية له أصبحت من الأهمية بمكان في الوقت الحاضر، فهي بالإضافة إلى كونها تساعد الحقوقيين على تحيين، وتنقيح المدارك، والمعارف القانونية حول هذا العنصر، وإفراد مصطلحات جديدة تواكب الوضعيات الجديدة، فبعد أن كان مفهوم المرفق العمومي ضيقا يتمثل في مجرد استخدامه كمعيار لتطبيق القانون والقضاء الإداريين أصبح يترجم بشكل واضح تطور نشاط الإدارة الذي مر من المعنى العضوي إلى المعنى الموضوعي.

وإذا كان المرفق العمومي بمفهوميه العضوي والموضوعي قد لعب دورا حاسما في رسم معالم القانون الإداري حيث استخدم كمعيار لتمييز النشاط الإداري عن الأنشطة الخاصة، فإنه أصبح يعتبر اليوم أداة لتدخل الإدارة، الأمر الذي يستلزم التنقيب حول العوامل المؤثرة في تطور نظرية المرفق العمومي في ظل اجتياح الوسائل تكنولوجيا المعلومات، والذكاء الاصطناعي له.

بيد أن القانون بوصفه الضابط، الذي يدرس ويحلل الظاهرة القانونية، وينتج توجهات و مدخلات الجديدة التي تحكم للقانون، "لا يمكن أن يتهرب من التغييرات التي يحدثها الذكاء الاصطناعي، سواء كان القانون مفهوما على أنه مجموعة من القواعد أو القوانين الوضعية أو القانون الذي يفهم على أنه عالم رجال القانون، حيث يتعرض القانون لمظاهر العطالة و عدم المواكبة بسبب التقنيات التكنولوجيا و المعلوميات، حيث أضحى الذكاء الاصطناعي يغزو الظاهرة القانونية على مستوى النص و الممارسة القانونية " [4]، الأمر الذي يطرح مشاكل جديدة وواعدة إلى حد كبير تستوجب تغيير الفهم و التعامل مع الظاهرة القانونية.

[1]- Céline Desmarais, Claire Edey Gamassou, « **La motivation de service public à l'aune du service public à la française** », Revue Politiques et Management Public 29/3 Juillet-Septembre 2012, p.400.

[2]- Jacques Chevallier, « **Le service public** », Paris : PUF, 2008, p.5.

[3] - Grelley, (Pierre), « **L'État plateforme contre l'État ?** », Informations sociales, vol. 205, no. 1, 2022, p. 71.

[4] -Barraud, (Boris): «**L'intelligence artificielle. Dans toutes ses dimensions** » 2020, L'Harmattan, P : 195.

إن مسألة تطور مفهوم المرفق العمومي، والمعايير التي يقوم عليها، بات أمراً حتمي وضروري، ارتباطا بمسألتين هامتين، **أولهما**: المحيط، نقصد به المتغيرات الكونية في كل مناحي الحياة العامة، وحاجات الافراد، وتطور وظائف الدولة، حيث لم يعد صالحا تقديم الخدمات الادارية في طوابير، **ثانيا**: أصبح الطرح الإصلاحي القائم على إعادة تكييف مهام الإدارة انسجاما مع التحولات التي تطال أدوار الدولة... لا سيما بعد تخلي الدولة عن القيام بمجموعة من المهام وإسناد تدبيرها لفائدة شركاء وفاعلين جدد.

زد عليهما، متغيرات متصلة بالفضاء الداخلي للمرفق العمومي، إذ ثبت جوهر المصلحة العامة، وحضور الشخص العام، فالأدوات المستخدمة لتدبير نشاط المرفق العمومي تغييرات، تغيير يفعل مبدأ قابلية المرفق العام لتطور والتغيير، يحتم إعادة النظر في طرق إنشاء، السلطة المحدثة، القانون المطبق، والمسؤوليات المترتبة.

يحاول هذا الاسهام الإجابة على بعض الاسقاطات التي أفرزتها بعض الدراسات القانونية، حول التأصيل المعياري لمفهوم ومظاهر المرفق العمومي الالكتروني، هل بوصفه شكل جديد للمرفق العمومي ليس إلا؟ أم انه طفرة جينية للمفهوم الإدارة الالكترونية، والحكومة المنفتحة؟

والحال اليوم ان العمل الإداري، وتدخلات الشخص العام، لم تعد منغلقة على نفسها، فالخدمة العمومية أصبحت مرهونة بالرقمنة، السرعة، الجودة، والبساطة، بالإضافة إلى عنصر القرب الذي تعدى جدران المرفق على القرب الابستمولوجي، النفسي، أي ان الخدمة العمومية أصبحت اليوم أقرب من وقت مضى.

يدفعنا التصدير السالف، إلى وضع اشكال مركزي بشكل دقيق، نظرا لشساعة الطرح، والاسهاب فيه، حيث ستبرز هذه الورقة هيئة من تمثلات المرفق العمومي الالكتروني في الواقع الرقمي ببلادنا، انطلاقا من تجربة منصة رخص للتعمير (**Rokhas**)، إذن، **كيف يمكن اسقاط نظرية المرفق العمومي الالكتروني في صلب تجربة منصة رخص للتعمير؟**

يفرض الخط المنهجي، إفراد حيز لتقعيد لمفهوم المرفق العمومي الالكتروني، بالإضافة إلى ربط عناصره بالتجربة المدروسة، مع استحضار المرجعيات القانونية والمؤسساتية للتجربة، بالإضافة إلى قياس البعد الجديد للتدبير داخل هذه المنصات، عناصر متفرقة، تستجمع في خطة للبحث اعتمدنها كالاتي:

المحور الأول: من المرفق العمومي إلى المرفق العمومي الالكتروني: التأصيل والخصوصيات

المحور الثاني: منصة رخص نحو مرفق عمومي إلكتروني

المحور الأول:
من المرفق العمومي إلى المرفق العمومي الالكتروني: التأصيل والخصوصيات

تكتسي دراسة المرافق العمومية الكبرى أهمية بالغة، لأنها بالإضافة إلى كونها مرتبطة ولصيقة بالمواضيع التي يعنى بها القانون الإداري فهي توضح التطور المعاصر الذي لحق وظائف الدولة، أيا كان النظام الاقتصادي الذي تعتنقه، فهي في بعض الأحيان تقوم بنشاطها الإداري طريق المرافق العمومية، عندما تقدر أن تأدية الحاجة العامة بواسطة النشاط الفردي متعذرة، بمعنى أن الأجهزة الإدارية أصبحت تمارس العديد من الأنشطة التي كانت إلى وقت قريب محتكرة من لدن الخواص[5].

إذا كانت الدولة في القديم - عندما كان المذهب الليبرالي هو السائد [6]- لا تعنى بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأفراد، فإنها اليوم أصبحت تتدخل بمحض إرادتها في النشاط الاقتصادي والاجتماعي من أجل مراقبته وتوجيهه، ولم تعد وظيفتها مرتبطة بالجانب التقليدي المتعلق بالحفاظ على النظام العام، بل تعدته ليشمل النواحي الاقتصادية والاجتماعية، وأصبحت تتحمل مسؤولية تنمية هذه القطاعات.

مسار تاريخي تتحكم فيه سياقات سياسية اجتماعية، اقتصادية، ثقافية لها صلة بوعي المجتمع بالدولة بمفهوم المؤسسات، إذن فالمرفق العمومي كظاهرة إدارية للممارسة السلطة بمنطق القرب المرونة، والأخلاقيات، إذ ان الدولة تسعى إلى تلميع صورة الخدمة العمومية (**1**).

تستوقفنا التعابير الموظفة من قبل مفهوم **نحو المرفق العمومي الالكتروني** الأمر الذي يستدعي التقعيد والربط والاسقاط، قبل الجزم النسبي في المفهوم، مع العلم أن البحث عنه في الابجديات الفقه والاجتهاد القضائي الفرانكوفوني والانجلوساكسوني لم يفض إلى أي نتيجة، وظل الربط المفاهيمي بهذه الصور لصيق الادارة الالكترونية والحكومات المنفتحة، اللهم بعد الاسهامات التي تختلف فيها التسميات بين (المرفق العمومي الالكتروني – نزع الصفة المادية – المنصات الرقمية) كلها أوجه تستحضر المعيارية القانونية التي يقوم عليها المرفق العمومي(**2**).

- **تطور المرفق العمومي**

إن إفراد دراسة خاصة بتطور مفهوم المرفق العمومي، والوسائل، والوضعية القانونية له أصبحت من الأهمية بمكان في الوقت الحاضر، فهي بالإضافة إلى كونها تساعد الحقوقيين على تحيين، وتنقيح المدارك، والمعارف القانونية حول هذا العنصر، وإفراد مصطلحات جديدة تواكب الوضعيات الجدد، "فبعد أن كان مفهوم المرفق العمومي ضيقا يتمثل في مجرد استخدامه كمعيار لتطبيق القانون والقضاء الإداريين أصبح يترجم بشكل واضح تطور نشاط الإدارة الذي مر من المعنى العضوي إلى المعنى الموضوعي" [7].

من جهة التأصيل البسيط لمفهوم المرفق العمومي، يعتبر المرفق العمومي: "نشاطا يباشره شخص عمومي بهدف اشباع مصلحة عامة، فإذا كان النشاط يباشر من قبل الدولة اعتبر المرفق العمومي وطنيا كمرفق الأمن،

---

[5]- حداد، (عبد الله)، "**الوجيز في قانون المرافق العمومية الكبرى**"، الرباط، منشورات عكاظ، 2001، ص: 34.

[6] -Bénoit, (Francis-Paul) «**La doctrine politique libérale**» , La Démocratie libérale. Sous la direction de Bénoit Francis-Paul. Presses Universitaires de France, 1978, pp. 108-124.

[7]- حداد، (عبد الله)، "**الوجيز في قانون المرافق العمومية الكبرى**"، مرجع سابق، ص: 41.

والتعليم والعدل مثلا"، أما إذا باشرته الأشخاص العمومية ترابية كالمجالس الجماعية والإقليمية والجهوية فإن المرفق يكون محليا (ترابيا)مثل مرفق النقل الحضري، والماء وتطهير السائل[8].

كما أن تعبير " المرفق العمومي " ينصرف في لغتنا إلى الجهاز العضوي لدى يباشر النشاط المرفقي من خلاله بحيث تكون الفكرة الأساسية قطب الرحى تحقيق المصلحة العامة، وهي فكرة عرفت بدورها تطورا ملحوظا من خلال تطور مراحل تدخل الدولة[9].

وإذا كان المرفق العمومي بمفهوميه العضوي والموضوعي قد لعب دورا حاسما في القانون الإداري حيث استخدم كمعيار لتمييز النشاط الإداري عن الأنشطة الخاصة [10]، فإنه أصبح يعتبر اليوم أداة لتدخل الإدارة، الأمر الذي يستلزم التنقيب حول العوامل المؤثرة في تطور نظرية المرفق العمومي في ظل اجتياح الوسائل تكنولوجيا المعلومات، والذكاء الاصطناعي له.

بيد أن القانون بوصفه الضابط، الذي يدرس ويحلل الظاهرة القانونية، وينتج توجهات ومدخلات الجديدة التي تحكم للقانون، "لا يمكن أن يتهرب من التغييرات التي يحدثها الذكاء الاصطناعي، سواء كان القانون مفهوما على أنه مجموعة من القواعد أو القوانين الوضعية أو القانون الذي يفهم على أنه عالم رجال القانون، حيث يتعرض القانون لمظاهر العطالة وعدم المواكبة بسبب التقنيات التكنولوجيا والمعلوميات، حيث أضحى الذكاء الاصطناعي يغزو الظاهرة القانونية على مستوى النص والممارسة القانونية " [11].

بالموازاة مع هذا التطور، فإن المرفق العمومي مطالب بأن يتكيف معها وأن يطابق التكنولوجيات الحديثة مع حاجات المرتفقين، وأمام هذه التطورات أو التغيرات، يتعين على السلطات العمومية القيام باختيارات (إحداث أو حذف أو إعادة هيكلة بعض الوحدات)، ويمكنها أن تعلم المرتفق بضرورة الخضوع للتغييرات التي يقتضيها تكييف المرفق مع المصلحة العامة [12].

فلما كانت المرافق العامة تهدف إلى إشباع الحاجات العامة للمواطنين، وان هذه الأخيرة في ضرورة متطورة باستمرار لأنها وليدة متطلبات أفراد المجتمع. ومن ثم يكون فكر الإدارة منصب حول تطوير المرافق العمومية سواء من حيث نشاطها، أو من حيث أساليب وقواعد إدارتها، وذلك لكي يتسنى للمرافق العامة مسايرة حاجات الأفراد، ومن منظور مرتبط بالتطور النسقي للتعاملات الإدارية والتفاعلات المعلوماتية في النسق والعمل الإداريين، أضحت تحكم المرفق العام أنماط جديدة للتدبير الرقمي، دون التدخل المادي للشخص العام، أو المرتفقين.

وتتحكم مجموعة من العوامل في حتمية تطور المرفق العام، من أسس المادي المتعارف عليه تغيير نمط تسييره وتدبيره، لمرفق، إلى التصور اللامادي للمرفق العمومي لتثبيط ابتداء بالإدارة الإلكترونية، الحكومات المنفتحة، فالتأسيس للمرفق عمومي الالكتروني قابل للتكييف فقها وقضاءً.

---

[8]- بنلمليح، (منية)، "**تسيير المرفق العمومي بين ضرورة المبادئ التقليدية وفاعلية المبادئ الحديثة، المرفق العام في جميع أحواله**"، تحت إشراف الدكتور أمال المشرفي، أشغال الأيام المغاربية الحادية عشر للقانون فاس 21-22 أكتوبر 2016، ص: 05.

[9]- باينة، (عبد القادر)، "**المختصر في القانون الاداري المغربي**"، الطبعة الاولى، 1985، ص: 99.

[10]- الرباعي، (موسى)، " **راهنية معيار المرفق العام في اجتهاد القضاء الإداري المغربي**"، منشورات مجلة العلوم القانونية - سلسلة فقه القضاء الإداري، العدد الخامس، 2018، ص، 134.

[11] -Barraud, (Boris): «**L'intelligence artificielle. Dans toutes ses dimensions** », ibidem, P : 198.

[12] - المملكة المغربية، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، " **حكامة المر افق العمومية** "، تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، إحالة ذاتية رقم 13/2013، ص : 15.

الأمر الذي يطرح مشاكل جديدة وواعدة إلى حد كبير تستوجب تغيير الفهم و التعامل مع الظاهرة القانونية، فالمرفق العام الذي كان يخضع للعنصر المادي الملموس، نزعت عنه هذه الصفة، أمر فتح المجال لتحريك ركام النظريات التقليدية للمرفق العمومي، نحو مرفق عمومي عند الإحداث أو الانهاء، يديره أشخاص القانون الخاص، حيث سيفقد المرفق خصوصياته السرمدية و سيطرح إشكالات حماية المعطيات الشخصية، يطرح تساؤل هل أن اسناد إحداث التقني للمرافق العمومي الالكترونية (المنصات) من قبل القطاع الخاص في شخص شركات أجنبية او وطنية قد ينقص من شيء ما من السلطة الحصرية للشخص العام في إنشاء المرافق العمومية.

- **سمات المرفق العمومي الالكتروني: مستلزمات التكييف القانوني**

إن مسالة قابلية المرفق العمومي للتغيير، تحدد التصور المتطور للمرفق العمومي، فهي تحكم استبدال الأساليب الكلاسيكية بأخرى حديثة، وصولا لاستبدال البنية الإدارية، بالمنصات والمواقع، التي تمثل جزء من الإدارة والحكومة المنفتحة "[13]، ويتضح مما سبق، أن النشاط الإداري التي تقوم به الدولة في المرفق العام التقليدي يدار بأسلوب ورقي مكتبي بينما في المرفق العام الإلكتروني يدار بأسلوب رقمي، لا يحتاج للموسوعية (encyclopédie)، ويتطلب شيء من التخصص، كما لا يحتاج بشكل كبير للوسائل البشرية والمادية.

إضافة إلى ذلك تتسم المعاملة في المرفق العمومي الالكتروني بمعايير الشفافية والنزاهة الإدارية كما أسلفنا، زيادة على الصيغة البسيطة للمساطر الإدارية، و يختلف مفهوم المرفق العمومي الالكتروني عن مفهوم الإدارة الالكترونية و الحكومة الإلكترونية ، في كون العنصر الأول يعد عملية التحول بالعمل الإداري و الفعل الإداري من الصيغة المادية إلى الصيغة اللامادية الالكترونية التقنية [14]، و بالتالي الفرق بينهما يتجسد في البنية المؤسساتية التي تضم العمل الإداري من جسم مؤسساتي [15] من حيث تقديم الخدمات أو المعلومة، وكل جزئيات العمل الإداري.

إذن فالمحددات التقنية الخاصة للمرفق العمومي الالكتروني تتمثل في إدارته المباشرة او غير المباشرة من قبل الشخص العام، رقمنة العملية الإدارية، استخدام التوقيع الإلكتروني، والأداء الإلكتروني، وصولا للاستصدار القرار الإلكتروني. باعتبارها كبريات العناصر المؤسسة للنظريات المرفق العمومي.

من البديهي أن المرافق العمومية، كما أسلفنا تحكمها المبادئ العامة والخاصة، مما لا يدع الشك أنها تؤثر وتتأثر في بنية المرفق العام وتطوره.

استنادا لما سبق، يؤدي التحول الرقمي الحاصل في المرفق العمومي إلى بعث نوع من الثقة والاطمئنان، لمجموعة من الاعتبارات، **أولا**: التعامل الرقمي يغني المشاحنات بين الموظف والمرتفق، **ثانيا**: استمرارية الخدمة العامة أثناء الأوقات الرسمية، وخارجها، إن مجمل الخصوصيات المذكور تزكي لا محالة الصورة الكاملة لمبدأ سير المرفق العام بانتظام واضطراد.

---

[13]- حسن البنان، (حسن محمد علي)، **"مبدأ قابلية قواعد المرفق العام للتغيير والتطوير (دراسة مقارنة)"**، المركز القومي للإصدارات القانونية، الطبعة الأولى، 2014، ص: 319.

14 - Roux, (Laëtitia), « **L'administration électronique : un vecteur de qualité de service pour les usagers ?** », Informations sociales, vol. 158, no. 2, 2010, p. 20.

[15] - الحجات، (سامي داوود سالم) ، **"المرفق العام الإلكتروني: دراسة مقارنة"**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في القانون، جامعة اليرموك، كلية القانون – الأردن، 2017 – 2018، ص: 38.

وتماشيا مع ما تم ذكره، إن مسالة المساواة في المرفق العمومي تتحد من جهتين (In)، وتفسيرا لذلك أن المساواة في الولوج للمرافق العمومية- مع بعض الاستثناءات الواردة في هذا الصدد-، ثم (Out) بمعنى المرتفق – المواطن – الزبون، المستفيد من الخدمة، هي علاقة متعددة الأطراف تتأسس على مبدأ أساسي للمرفق العام، وتثير مسألة رقمية المرافق العمومية مجموعة من الإشكالات التي تحيد بهذا المبدأ عن جادة المصلحة العامة.

ولا شك أن، دمج الوسائل الإلكترونية يشكل دعامة أساسية نسبية لهذا المبدأ، من خلال المساواة في الولوج للخدمة بدون قيد، عكس السابق، حيث المساواة داخل الفضاء المرفق كانت مرهونة بحدود سعته، مما يعني انه يخضع للمساواة نسبية وليست مطلقة [16] ، فالمعاملة الالكترونية إحلال للتجريد، حيث يتسنى الولوج للجميع، شرط الإفصاح عن نية الاستفادة منها، يتحقق معه الحياد للمرفق العام الإلكتروني[17].

إن الولوجية والبساطة أساسيتان لكل مرفق موضوع لخدمة الجميع ومن واجب الإدارة أن تجتهد في الاستجابة لطلبات لا تفتأ تزداد عددا وتعقيدا وخصوصية، مع العمل في الآن ذاته على إنتاج نصوص ومساطر يسهل على المرتفق فهمها، فبساطة الإجراءات الإدارية ووضوحها ضمان للحياد والمساواة واحترام القانون ونوعية علاقة المرتفق بالمرافق العمومية. ويسري الأمر نفسه على الولوجية الجغرافية. فمن واجب المرافق العمومية أن تعمل على تأمين تواجد إداري لها على جميع التراب الوطني.[18].

ولابد من التأكيد على مسألة مهمة، قد تفرغ مبدأ المساواة من قالبه، الفجوة الرقمية، وبصيغة أخرى التأخر الرقمي لدى الأفراد في مواجهة المواقع والمنصات الرقمية، ولا يفوتنا التأكيد أن مسالة الفجوة الرقمية باعتبارها تلك الهوة المعرفية و المعلوماتية بين من يملكون القدرة على الحصول على المعلومات بسهولة و يسر والتعامل مع المواقع و المنصات و الاستمارات الرقمية التي تضعه الإدارة العمومية ، وبين من يواجهون صعوبات في الوصول إليها، بل وبين من لا يستطيعون الحصول عليها أصلا، وتشمل أيضا المهارات والقدرات المادية اللازمة للحُصول على المعلومات التي تمكن الفرد من أن يصبح [19] "مواطنا رقميا"[20]

وتأسيسا على ذلك، فالمرفق العمومي الإلكتروني قد يذكي نوعا من اللامساواة المرفقية، الشي الذي ينبغي معه توفير البنية الرقمية اللازمة من جهة، إضافة على نشر الوعي الرقمي لدى المرتفقين في هذا الصدد عبر دورات تكوينية، وبث مقاطع توضيحية لكيفية التعامل معها، في المجمل يمكن القول إن الثقافة المعلوماتية دعامة أساسية للإدارة الرقمية.

في الوقت الذي نجد فيه أن العرض التقني لتكنولوجيات الإعلام والاتصال يتجه بصورة أكثر نحو التكيف مختلف اللغات والثقافات، فإن أغلب مواقع الحكومة الإلكترونية الموجودة على الخط باللغة الفرنسية. وإذا كانت بعض هذه المواقع تعمل على احترام الازدواجية اللغوية، بتوفيرها نسخة عربية، هي وهو اختيار يضر بالمتصفحين الذين يعرفون لغة واحدة، إما العربية أو الأمازيغية [21].

---

[16] - Bui-Xuan, (Olivia), « **Le principe d'égalité dans le droit de la fonction publique et de la haute fonction publique** », Titre VII, vol. 4, no. 1, 2020, p. 26.

[17] - الحجات، (سامي داوود سالم) ، "**المرفق العام الإلكتروني: دراسة مقارنة**"، مرجع سابق، ص: 13.

[18] - الشرقاوى، (عبدالرحيم)، " **المرفق الإداري الرقمى: مدخل للشفافية والتحديث**"، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، العدد 132، فبراير، 2017، ص: 99.

19 - Franco, (Richard), « **La fracture numérique : diagnostic et parades** », Politique étrangère, vol., no. 3, 2006, pp. 531-544.

20 - La citoyenneté numérique responsable prend de plus en plus d'importance à mesure que nous communiquons, achetons et partageons de plus en plus d'informations en ligne. Être un citoyen numérique responsable signifie utiliser la technologie de manière appropriée et opérer en ligne en toute sécurité et de manière informée. Plusieurs aspects de la citoyenneté numérique ont été largement reconnus.

[21] - المملكة المغربية، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، " حكامة المرافق العمومية "، مرجع سابق، ص : 82.

فإن تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين تمر بالضرورة عبر إمكانية الولوج اللغوي للوثائق والخدمات الإدارية، وتفترض كل سياسة لغوية، في حالة المغرب، وضع رهن إشارة المرتفقين الوثائق الممكن طبعها أو الوثائق الإلكترونية على الأقل باللغتين العربية والفرنسية، مع الإدماج السريع للأمازيغية، طبقا لمقتضيات الدستور الجديد.

ولابد من الإشارة أن استعمال اللغات الأجنبية داخل هذه المنصات يعد عائقا شكليا في تعامل المرتفقين مع الخدمة الالكترونية، وبالتالي يستوجب احترام خصوصيات المجتمع المغربي، بتوسيم المواقع والمنصات الرقمية برمتها باللغة العربية.

على المستوى الإجرائي تتفاعل مجموعة من التصرفات القانونية داخل نسق المرفق العمومي الإلكتروني، والمعلوم ان هذه التصرفات قد يختلف أثرها بالاستخدام الوسائل التكنولوجية، وبه فالقرار الإداري الصادر بصيغة إلكترونية، ينضاف للعنصر الشكلي للقرار الإداري.

ويعرف القرار الإداري الإلكتروني، "ذلك القرار الذي يصدر عن الإدارة باستخدام الوسائل الرقمية، ويحمل توقيعا إلكترونيا، ويكون التبليغ فيه بواسطة البريد الإلكتروني للمرتفق، بناء على القوانين المساطر الجاري العمل بها، وذلك بغرض إحداث أثر قانوني" [22]

وبناء على التعريف المؤمأ إليه، يتبادر للأذهان الأسس التي ينبني عليها القرار الإداري الورقي، فالصيغتان لهما نفس الشكليات والخصائص، ثم الإثر، مع اختلف جوهري في الصفة المادية.

وتأسيسا لما سبق، من اللازم إعادة النظر في الإطار القانوني المنظم لهذه النوعية، حيث إن الواقع تمخض عنه مرافق عمومية إلكترونية في قالب مرفق عمومي مادي، ولزما أصبحت مسالة استقلالية المرافق العمومية الالكترونية عن غيرها، أمر ضروريا، في مواجهة الأفراد، وفي مواجهة الإدارة التمييز بين التصرفات القانونية للنوعين، وفي مواجهة القاضي الإداري.

[22] - للاستزادة حول الموضوع راجع :

- الفكر الشرطي، " **القرار الإداري الإلكتروني**"، القيادة العامة لشرطة الشارقة - مركز بحوث الشرطة، المجلة 25، عدد 99، 2016، ص: 61.
- شبر، (تغريد محمود خليل)، "**القرار الإداري الإلكتروني: دراسة مقارنة**"، رسالة لنيل شهادة الماجستير في القانون، جامعة اليرموك، كلية القانون – الأردن، 2017 – 2018، ص: 108.
- Alauzen, (Marie), « **L'État plateforme et l'identification numérique des usagers. Le processus de conception de FranceConnect** », Réseaux, vol. 213, no. 1, 2019, pp. 211-239.

المحور الثاني:
منصة رخص نحو مرفق عمومي إلكتروني

تتمثل وظيفة المنصات الإلكترونية في "إتاحة الوصول إلى مجموعة من المعلومات أو السلع أو الخدمات"[23]، حيث أضحى يشكل التواصل الرقمي الذي أصبح يعرفه العالم في تسهيل الخدمات ما بين الأفراد من جهة، وما بين الأفراد والإدارة من جهة ثانية، وذلك على كافة المستويات، خاصة أن الرقمنة تساهم في تقدم وازدهار المجتمعات في مختلف المجالات[24].

والملاحظ أن العولمة الإدارية طالت مجموع المجالات وصولا لميدان التعمير باعتباره مجالا حيويا، تتأسس عليه التنمية بمجمل أبعادها، التعمير إذن، يرتبط بإعداد التراب[25] من حيث انه يعني بمجالات استقرار التجمعات البشرية على ضوء طرق عيشها إذ يعمد إلى تنظيمها وتجهيزها وهيكلتها واحتلالها المخطط والعقلاني، توفيرا لشروط الحياة الحضرية المناسبة، بل والنموذجية[26].

عطفا على ما سبق تستدعي منا المقاربة المنهجية للموضوع التعرف ولو في بعض السطور على مسارات وصيرورة الورش الرقمي بالمملكة، ومدى تجاوب جميع المجالات كعنصر من عناصر الإصلاح الإداري الشمولي، حيث نجزم أن هنالك إجماع من كافة الكوادر الإدارية على حوسبة ورقمنة، وتجريد المساطر العمل الإداري، وبعض المساطر من الصبغة المادية (**1**).

ولعل تجربة (رخص) للتعمير تبقى نموذج حي لبعث المرفق العمومي من سباته، إلى تصور جديد له، مرتكز على التكنولوجية الحديثة، والقرب، والمساواة بطعم الخوارزميات (2).

أولا: السياسة الرقمية بالمغرب: وسؤال نزع الصفة المادية عن المساطر

وينبغي، بعد الخوض في مسألة تقعيد المفهوم الجديد للمرفق العمومي، الانطلاق من المرجعيات التي تأسست عليها الطفرة التكنولوجيا في المغرب، حيث أكد الملك في خطابه[27]على وجوب اعتماد استراتيجية جديدة في المجال الصناعي والخدماتي وتنمية تكنولوجيات العصر، وفتح المجال أمام الاقتصاد الوطني، لاقتحام أنشطة صناعية جديدة ذات تقنيات مبتكرة.

---

[23]- انطلاقا من التعاريف التي قدمها "**المجلس الوطني للرقمنة أو الرقمي الفرنسي**" سنة 2014، و**المادة 49 من القانون الجمهوري الرقمي الفرنسي**:

« opérateur de plateforme en ligne toute personne physique ou morale proposant, à titre professionnel, de manière rémunérée ou non, un service de communication au public reposant sur 1o le classement ou le référencement au moyen d'algorithmes informatiques de contenus, de biens ou de services proposés ou mis en ligne par des tiers ; 2o ou la mise en relation de plusieurs parties en vue de la vente d'un bien, de la fourniture d'un service ou de l'échange ou du partage d'un contenu, d'un bien ou d'un service ».

Cite dans : Chevallier, (Jacques), « **Vers l'État-plateforme ?** », Revue française d'administration publique, vol. 167, no. 3, 2018, p. 627.

[24]- عماري، (صلاح الدين)، **"نظام الرقمنة بالمغرب ورهانات التحديث: دراسات متقاطعة في المرجعيات التنظيمية والتشريعية والمؤسساتية"**، مؤلف جماعي، القسم الأول، الطبعة الأولى 2022، ص: 33.

[25]- للاستزادة حول علاقة التعمير بإعداد التراب انظر:

- معمر (المصطفى)، أحمد، (اجعون)، "**إعداد التراب الوطني والتعمي**ر"، طبع وتوزيع مركز النسخ سجلماسة، مكناس، طبعة 2005.
- **26**- مقداد، (الهادي)، "**السياسة العقارية في ميدان التعمير والسكنى**"، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، الرباط، 2008، ص: 175.

[27]- مقتطف من الخطاب الملكي السامي الموجه للأمة بمناسبة عيد العرش، بتاريخ 2008-07-30، فاس.

"وبموازاة ذلك، ندعو الحكومة إلى اعتماد استراتيجية جديدة في المجال الصناعي والخدماتي وتنمية تكنولوجيات العصر، تقوم على الاستغلال الأمثل لما تتيحه العولمة من فرص تدفق الاستثمار، وتهدف إلى تقوية المقاولة المغربية وتشجيع الاستثمار الصناعي الحامل للقيمة المضافة، وفتح المجال أمام الاقتصاد الوطني، لاقتحام أنشطة صناعية جديدة ذات تقنيات مبتكرة، وأسواق واعدة، لتصدير منتوجاتها وخدماتها. فعزمنا يوازي طموحنا، لإدماج المغرب بمقاولاته وجامعاته، في الاقتصاد العالمي للمعرفة".

وبناء على هذا الخطاب، صاغت الحكومة عبر وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيا الحديثة "مخطط المغرب الرقمي 2013: الإستراتيجية الوطنية من اجل مجتمع المعلومات والاقتصاد الرقمي"[28] ولقد جاءت هذه الإستراتيجية الوطنية شمولية في طرحها لمفهوم مجتمع المعلومات، وفق التوجهات الدولية عكس الاستراتيجيات الأخرى، ولعل أول دليل على هذه الإرادة يقع في تسميتها، حيث أطلق عليها "الإستراتيجية الوطنية من اجل مجتمع المعلومات والاقتصاد الرقمي".

ومن جهة أخر زاوجت هذه الاستراتيجية بين تدعيم التنمية الاقتصادية المرتبطة بالمجال الرقمية. وكذا بناء خدمات إدارية عبر الخط، فعالة ومحصنة وحائزة لثقة المرتفقين، لعل من أهم ما جاء برنامج الحكومة الالكترونية كسبيل لتحقيق التنمية والتحديث الإداريين، هو تصنيفها للخدمات الإدارية عبر الخط حسب علاقتها مع المتعاملين معها منا سبقت الإشارة، وهذا معطى مهم، لبناء تدبير استراتيجي يراعي مقاربة التدبير النوعي المندمج بين كل هذه الخدمات. وهذا المقترب ساعد في بروز الخدمات وفق الترتيب التالي: الخدمات التي تستهدف تحسين الفعالية وتقليص تكاليف الإدارة (**التدبير المندمج للنفقة العمومية - نظام الأجور**)، الخدمات التي تستهدف تبسيط المساطر الإدارية للمقاولات (**التصريح بالضريبة على الشركات والضريبة على القيمة المضافة عبر الخط - التصريح والأداء المتعلق إحداث المقاولة – تقديم طلبات رخص البناء في المجال الحضري والقروي**)، الخدمات المنشئة لإدارة في خدمة المواطنين (**البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية - القنصلية الإلكترونية**)[29].

ساهمت مجموعة من العوامل في ظهور الدولة الحد الأدنى أو القليل من الدولة، كان هدفها تقليص نفقات الدولة وإقحام القطاع الخاص، فالتكنولوجيا الحديثة فاقت في حدة تأثيرها قوة المدافع وقوة التجارة والأموال لتتمكن من رسم مكانة هامة لها ضمن العالم الحديث، وتسللت بقوة إلى كل دولة، حاملة معها كما هائلا من التغيرات والمستجدات، فأثرت بذلك على الحياة السياسية، وتدخلت في الاقتصاد والحياة الاجتماعية، وغيرت الثقافات والمعتقدات، واكتسحت الجهاز الإداري لكل دولة مغيرة في المهام والأساليب[30]، الشيء الذي يقتضي مراجعة النمط الإداري القائم على مفهوم المرفق العمومي والمصلحة العمومية

وفي هذا الإطار سعت الدولة المغربية للمواكبة الركب المعرفي والتكنولوجي بعد أن كان وسيلة للتواصل، أضحى ركيزة أساسية في الخدمات الاقتصادية والإدارية، واستحوذا على حصة الأسد في الحياة اليومية للأفراد بشكل سريع، وبالنظر مليا في الطفرة التكنولوجيا ي الإدارة العمومية التي بلغت ذروتها في حاليا، واختبرتها أزمة **كوفيد-19**، شكلت مقصدا أساسيا التلاقح بين مفهومي مفهوم المصلحة العامة والخدمات الرقمية.

أما وإذا ما قمنا بتتبع دقيق لعلاقة المغرب بالحداثة، وبالحداثة الرقمية على وجه الخصوص، فالضرورة، جعلت العمل على تطوير البنى الرقمية شرط لازما، ابتداء بتبني برنامج الإدارة الإلكترونية الذي يعتبر قاطرة أساسية لتحديث مفهوم المرافق العامة وترسيخ الشفافية والمساواة، مع احترام تام للحياة الخاصة [31]، وتوج

[28]- تندرج السياسات القطاعية المنتهجة في المغرب في إطار التطوير الرامي إلى حسن توظيف كل الطاقات المتوفرة لدفع عجلة التنمية بالبلاد والارتقاء بمساهمة مختلف القطاعات في النمو، والتشغيل، والاستثمار، والتصدير، وفي هذا الإطار ظهرت العديد من السياسات القطاعية ك: مخطط المغرب الأخضر للفلاحة، مخطط المغرب الأزرق للسياحة، مخطط إقلاع للتنمية الصناعية، مخطط الياتوس للصيد البحري.

[29]- الزاهي، (محمد)، "**إدارة القرب بالمغرب**"، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، سلا، 2018-2019، ص: 18.

[30]- Maisl, Herbert, et Bertrand du Marais. « **L'administration électronique** », Revue française d'administration publique, vol. no110, no. 2, 2004, p. 211.

[31]- "يعد المغرب كبقية دول العالم في هذه الخطوات، إذ ضمن في دساتيره المتعاقبة الحرص على احترام هذا الحق وحمايته، بما في ذلك دستور 2011 الذي وسع من نطاق هذا الحق مقارنة بسابقيه، كما أن التشريعات القانونية الأدنى تضمنت مقتضيات حول الحق في حماية الحياة الخاصة إما بشكل جزئي أو بشكل مفصل كقانون الحصول الحق في الحصول

العمل على هذا الصعيد بخلق مجموعة من البوابات الإلكترونية المسايرة للتطور الحاصل في البنيات الإدارية عالميا.

وفعلا عملت الدولة بمختلف مؤسساتها على تغطية مجمل خدماتها بشكل رقمي، منها المرتبط بالخدمات الموجهة للأشخاص الذاتيين والاعتبارين، وأخرى متصلة بتحسين الفعالية والنجاعة الإدارية وقد أدى الاستخدام الواسع النطاق لتكنولوجيات الإنترنت إلى انتشار مواقع الإدارة على الإنترنت، وهو موقع يمكن أن يكون تابعا لقطاع وزاري معين، أو مؤسسة عمومية، هذه التبعية تضفي صبغة المرفق العمومي بالتبعية.

هذا التحول في بنية النصوص القانونية من منطق المشروعية والمصلحة العامة لمنطق النجاعة، سيكرس لامحالة منطق جديد للقانون والمؤسسات، لم يعد يسعها القالب الواقعي للتغطية الحاجيات، لتنقل تجربتها الواقعية للعالم الافتراضي بحذافيرها، الأمر الذي يثير اللبس الذي سيحصل في المسؤولية الملقاة على عاتق الشخص العام، بين الواقع، والافتراض.

ثانيا: تجربة منصة رخص للتعمير: إسقاط للنظريات المرفق العمومي الالكتروني

يعد موضوع تحسين الخدمة العمومية وعصرنة المرفق العام من المسلمات في التنمية الإدارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، نظرا للدور الأساسي الذي تؤديه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تسيير المرفق العام.

ومن هذا المنطلق يشكل المحتوى الرقمي حلقة مركزية أساسية، كما أنه يمثل ثورة تحول في إدارة المؤسسات والإدارات العمومية، من خلال تقديم الخدمات والوضوح والدقة. ومن ثم أصبح التوجه نحو الإدارة الرقمية يمثل توجها عالميا يعرف الكثير من التحديات، والمبادرات التي أقدمت عليها العديد من الدول، ومن بينها المغرب، التي سعت إلى الاعتماد على هذه التقنية، على الرغم من الصعوبات والعوائق التي تواجهها في هذا الصدد.

وجوبا وليس فطنة، تم دمج منظومة التعمير في زخم الإدارة الالكترونية، وبناء على الدورية رقم (D5808) بتاريخ 15 يوليوز 2019 حول إعمال مساطر التدبير اللامادي المتعلقة بإيداع ومعالجة الطلبات واستصدار التراخيص عبر المنصة الرقمية «Rokhas.ma»، وضعت اللبنة الأولى لتدبير ملفات طلبات رخص البناء بشكل رقمي، هذه المنصة التي تم تصميمها من طرف شركة (RIBATIS) [32]، فالدولة المغربية اقتنت تجربة التعمير إلكتروني من سبيل المثاقفة القانونية و المؤسساتية مع فرنسا، هذه الأخيرة اعتمدت التدبير اللامادي للرخص البناء سنة 2014 بموجب القانون (ELAN)[33].

بيد أن التجربة الفرنسية تفوقت في الشق التنظيمي بإقرارها النص القانوني المذكور أعلاه، والذي تؤازره نصوص تنظيمية أخرى، تبين من خلالها كيفية العمل بالمنصة الرقمية **(Démat ADS)**، وكيفية اجتماع اللجنة المكلفة بالتعمير بشكل رقمي صرف [34]، من جهة أخرى وضعت السلطة المكلفة التعمير تاريخ الفاتح من يناير 2022 للتعميم العمل بهذه المنصة من طرف كل الجماعات التي تفوق ساكنتها **35000** نسمة، على غرار ذلك اكتفى التشريع المغربي بقرار وزاري مشترك، وبدورية صادرة عن وزير الداخلية.

على المعلومات والقانون الجنائي وقانون الصحافة والنشر والقانون الجنائي... وغيرها، وقد نص دستور 2011 على المبدأ العام في الفصل 24 حيث أورد انه "لكل شخص الحق في حماية حياته الخاصة".

[32]- **(Ribatis) ريباتيس** : شركة مغربية تنشط في مجال الخدمات التكنولوجية وربط قواعد البيانات لفائدة الدولة والهيئات التابعة لها، والقطاع الخاص.

[33]- LOI n° 2018-1021 du 23 novembre 2018 ,**portant évolution du logement, de l'aménagement et du numérique.**

[34]- **Article 109** ,de la LOI n° 2018-1021,Ibidem.

وتروم هذه المنصة توفير تدبير إلكتروني سلس للمساطر الإدارية مع الاستغناء كليا عن الايداع المادي للوثائق وذلك من خلال دمج جهاز للتوقيع الإلكتروني، كما توفر منصة للمرتفقين والإدارات العديد من المميزات ذات القيمة المضافة العالية من قبيل[35]:

- الاستغناء الكلي عن الايداع المادي للوثائق(Zéro papier) ؛
- أدوات قياس وشرح التصاميم؛
- التوقيع الإلكتروني لجميع الوثائق (المحاضر، التصاميم والقرارات(...؛
- إمكانية تتبع الإجراءات وتدبير إصدارات الملفات؛
- الإصدار التلقائي للجداول الزمنية وجداول أعمال اللجان؛
- توفير بوابة جغرافية للمشاريع المرخص لها، يتم تحديثها بشكل آني.

ونتيجة لذلك، فإن الإيداع المادي لطلبات رخص التعمير لم يعد إلزاميا، وبالتالي فيمكن للمرتفق حجز موعد له مع اللجنة، المكلفة بدراسة ملفات طلبات الترخيص، عبر الإنترنت بدلا من التنقل وإيداع ملفه الورقي، كما يمكنه تتبع ملفه على المنصة أوعن طريق الرسائل الإلكترونية أو الرسائل القصيرة التي يرسلها له النظام، وتحميل التصاميم المرفقة بالشرح والاطلاع على ملاحظات اللجنة والتفاعل معها قبل أن يرفق التصاميم المعمارية المحدثة، في حالة ما إذا طلب منه ذلك، من أجل إعادة دراسة ملفه من جديد

أما بالنسبة للشباك الرقمي الوحيد لرخص التعمير، فيتم انتقاء أعضاء اللجنة (الدائمين وغير الدائمين) الذين سيتولون دراسة الملفات بشكل تلقائي، وتتم معالجة الملفات مباشرة على منصة من خلال الاطلاع على الوثائق الرقمية ومراجعة التصاميم المعمارية باستخدام مجموعة من أدوات الشرح التي يوفرها النظام، وفي نهاية هذه العملية، يتم توقيع جميع الوثائق (محاضر اللجنة، القرارات، التصاميم المعتمدة ...) إلكترونيًا من قبل الجهات المعنية .

ولمواكبة جميع المراحل التي تمر منها مشاريع البناء ومن أجل تجويد الخدمات المقدمة للمرتفقين والمؤسسات المعنية، توفر المنصة خدمات إضافية تهم الإجراءات المتعلقة برخص التعمير من قبيل:

- رخص التعمير: رخص البناء، رخص السكن، شهادات المطابقة؛
- الرخص الاقتصادية: رخص المقاولين الذاتيين، المؤسسات المصنفة، تجهيزات الاتصالات، لوحات الإعلانات، مع الاستغناء كليا عن الايداع المادي للوثائق.

وقد استُند في تطوير هذه المنصة، التي تعد ثمرة للشراكة بين القطاعين العام و الخاص [36]، و بالعودة للتفكيك العناصر التقنية للمنصة الرقمية **رخص**، والاحداث التفاعلية داخلها، يمكن أن نعتبرها إدارة بدون جدران اسمنتية، مقارنة مع بعض المنصات الأخرى، الفريد فيها الحضور الفعلي و القانوني لكافة المتدخلين، يطبق بها و

[35] - Kheireddine, (Mostafa), « **L'urbanisme numérique au Maroc tiendra-t-il ses promesses ?**», article publie sur le site suivant : https://www.policycenter.ma/opinion.

[36] - المادة الأولى من **القانون 86.12 المتعلق بعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص**، المعدل و المتمم بموجب القانون 46.18، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.20.04 بتاريخ 11 رجب1441، الموافق ل 6 مارس 2020، الصادر بالجريدة الرسمية عدد 6866 ، بتاريخ 14 رجب 1441، الموافق ل 19مارس 2020.

من خلالها أحكام قانون التعمير [37]، والضابط العام للبناء [38]، و من حيث المتدخلين في صناعة قرار التعمير، المرسوم المنظم لاختصاصات وزارة الداخلية [39]،و الظهير المنظم للوكالات الحضرية [40]، ثم الظهير المنظم للهيئة المهندسين المعماريين [41]، بالإضافة والقانون التنظيمي للجماعات [42]، كل حسب اختصاصه، بالإضافة إلى بعض الجهات الأخرى متى دعت الضرورة.

جرى العرف، أن يقوم المواطن بتقديم طلب رخصة البناء أو غيرها من طلبات التراخيص أو الهدم شخصيا للمصالح الجماعات الترابية، عكس ما نصت عليه المادة (53) من قانون التعمير [43]، الأمر الذي عاد إلى نصابه بموجب المنصة الرقمية، أي أن المواطن أضحى المرتفق -**الزبون**-، مسألة أخرى المرتبطة بالدراسة و إبداء الرأي في حظيرة اللجنة الإقليمية للتعمير، أو في حظيرة الشباك الوحيد، حيث تم الحفاظ الإبقاء على عقد الاجتماعات مع إمكانيات عقدها بتقنيات (Vidéo Conférence)، بغية إثراء الدراسة و تبادل الآراء حول المشاريع، وتسري من حيث تنظيم الاجتماع و حيثيات الدراسة أحكام الضابط العام للبناء.

إذا كانت العناصر السابقة شكليا، قدمت صورة جديدة للأطوار اتخاذ قرار التعمير على المستوى الترابي، ينضاف إليها عنصر التوقيع الالكتروني[44]، والأداء الالكتروني [45]، ثم استصدار قرار الترخيص بصيغة رقمية، موقعة من طرف رئيس الجماعة الترابية، وبالتالي هل وضع قرار إداري في العصر الرقمي الغاية منه اتخاذ إجراءات

---

[37]- **القانون رقم 12.90 المتعلق بالتعمير**، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.92.31 صادر في 15 من ذي الحجة 1412 (17 يونيو 1992) (ج. ر. بتاريخ 15 يوليو 1992) كما تم تغييره وتتميمه بالقانون رقم 66.12 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.16.124 الصادر في 21 ذي القعدة 1437 (25 غشت 2016) المتعلق بمراقبة وزجر المخالفات في مجال التعمير والبناء، الجريدة الرسمية عدد 6501 بتاريخ 19 شتنبر 2016).

[38]- **مرسوم رقم 2.13.424 صادر في 13 من رجب 1434 (24 ماي 2013) بالمو افقة على ضابط البناء العام المحدد لشكل وشروط تسليم الرخص والوثائق المقررة بموجب النصوص التشريعية المتعلقة بالتعمير والتجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات والنصوص الصادرة لتطبيقها**، الصادر ب الجريدة الرسمية عدد 6155 الصادرة بتاريخ 16 رجب 1434 (27 ماي2013).

39- مرسوم رقم 1086-19-2 صادر في 4 جمادى الآخرة 1441 (30 يناير 2020) **بتحديد اختصاصات وتنظيم وزارة الداخلية**، الصادر في الجريدة الرسمية عدد 6854، بتاريخ 2020/01/30

[40]- ظهير شريف رقم 1.93.51 صادر في 22 من ربيع الأول 1414 (10 سبتمبر 1993)، الصادر بالجريدة الرسمية عدد 4220 بتاريخ 1993/09/15 الصفحة 1624، **معتبر بمثابة قانون يتعلق بإحداث الوكالات الحضرية.**

المرسوم رقم 2.93.67 الصادر في 21 سبتمبر 1993 لتطبيق الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 1.93.51 **المتعلق بإحداث الوكالات الحضرية.**

مرسوم رقم 2.17.634 صادر في 11 من جمادى الآخرة 1439 (28 فبراير 2018) **يتعلق بنطاق اختصاص الوكالات الحضرية**

41- **القانون رقم 016.89 المتعلق بمزاولة مهنة الهندسة المعمارية وإحداث هيئة المهندسين المعماريين الوطنية**، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.92.122 صادر في 22 من ربيع الأول 1414 (10 سبتمبر 1993)، الصادر ب الجريدة الرسمية عدد 4225 بتاريخ 1993/10/20 الصفحة 2043.

[42]- **القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات**، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.85 صادر في 20 من رمضان 1436 (7 يوليو 2015)، الصادر بالجريدة الرسمية عدد 6380 بتاريخ 6 شوال 1436 (23 يوليو 2015)، ص 6660.

[43]- المادة (53) من **القانون رقم 12.90 المتعلق بالتعمير**، مرجع سابق.

فيما يتعلق بكل عملية بناء أو إدخال تغيير على بناء قائم يكلف وجوبا كل من:

- المهندس المعماري:
- تصميم المبنى أو تغييره من الوجهة المعمارية؛
- وضع جميع الوثائق المرسومة والمكتوبة المعمارية المتعلقة بتصميم البناء أو تغييره ولاسيما التي يجب تقديمها إلى الجماعة للحصول على رخصة البناء وفق الأنظمة الجاري بها العمل؛
- السهر على مطابقة الدراسات التقنية المنجزة من طرف المهندسين المختصين في البناء مع التصميم الهندسي؛
- متابعة تنفيذ أشغال المبنى ومراقبة مطابقتها مع التصاميم الهندسية وبيانات رخصة البناء وذلك إلى تسليم رخصة السكن أو شهادة المطابقة.
- المهندسين المختصين:
- دراسة ووضع الوثائق التقنية اللازمة المتعلقة بتصميم المبنى؛
- تتبع إنجاز الأشغال المتعلقة بالدراسات التقنية التي وضعوها.

[44]-Linant De Bellefonds, (Xavier)، «Preuve **et signature électroniques**», Xavier Linant De Bellefonds éd., Le droit du commerce électronique. Presses Universitaires de France, 2005, p. 86.

[45]- Le paiement en ligne est tout simplement un échange d'argent par système électronique. Il s'agit des paiements que l'on réalise sur Internet ou via des réseaux de télécommunications, générés à partir soit d'un ordinateur, soit d'un téléphone mobile, cite par **Linant De Bellefonds, (Xavier),** « Preuve et signature électroniques », Ibidem, p. 89.

إدارية تعاونية؟ وهل القرارات الإدارية بصيغة الرقمية ينضاف إلى شكليات القرار الإداري، في مواجهة الإدارة والقضاء، حيث إن الحركة الإلكترونية للكتابات قد استولت عليها على كل شيء.[46]

إذن، المنصة الرقمية للطلبات البناء، والسكن، والمطابقة، أضحت عملية رقمية من الألف إلى الياء، وبالعودة **لحيثيات المقال يطرح السؤال أي تقاطع بين منصة رخص والمنظور الجديد للمرفق العام**، ما يعضد وجاهة السؤال جملة من الإضافات الجديدة السباقة من نوعها، أبرزها العلاقة التفاعلية المحدثة داخلها بين المواطن لذي يحق له متبعة الطلب و أداء مستحقات الجماعة و الوكالة الحضرية بشكل الكتروني- تم اعتماد هذه الخاصية في بعض الجماعات الترابية في أفق التعميم- ، ثم المهندس المعماري، بالإضافة و الإدارات المتدخلة، صورة مكتملة للعلاقة التقليدية بين المرتفق و الإدارة **بنمط رقمي صرف**،

تستوقفنا التعابير الموظفة من قبل مفهوم **نحو المرفق العمومي الالكتروني** الأمر الذي يستدعي التقعيد والربط والاسقاط، قبل الجزم النسبي في المفهوم، مع العلم أن البحث عنه في الابجديات الفقه والاجتهاد القضائي لم يفض إلى أي نتيجة، وظل الربط المفاهيمي بهذه الصور لصيق بمفهوم الادارة الالكترونية والحكومات المنفتحة.

بيد أن المنصة الموضعة لتقديم وتلقي طلبات رخص البناء، تشتغل بناء على قاعدة البيانات التي خولتها الجهات المعنية للشركة المسؤولة عن صيانة المنصة، بل معهود لها بإنشاء المواقع والمنصات الحكومية، قد يهدم نظرية إنشاء المرفق العام من طرف الشخص العام، حيث أضحت شركة ريباتيس حاضنة لقواعد البيانات وفي الاضطلاع مباشر على المعلومات العمومية والخصوصية للمرتفقين.

حدد القانون 12.86 كما تمم وعدل، على التزامات الشريك الخاص "باحترام مبدأ المساواة بين المرتفقين ومبدأ استمرارية المرفق عند توفير الخدمات موضوع العقد، وأهداف حسن الأداء المنوطة بالشريك الخاص ولا سيما تلك المتعلقة بجودة الخدمات وجودة المنشآت والتجهيزات، وعند الاقتضاء مستوى التردد عليها من طرف المرتفقين، ويحدد العقد أيضا طريقة قياس أهداف حسن الأداء وكيفية تتبعها ومراقبتها"[47].

كما يمكن للشخص العام، من أجل ضمان استمرارية المرفق العام، أن يعين شريكا خاصا آخر ليحل محل الشريك الخاص المتعاقد معه ولا سيما عند الإخلال الخطير بالالتزامات والمعاين بصفة قانونية ولا سيما فيما يتعلق بأهداف حسن الأداء المنوطة بالشريك الخاص، او عند وقوع أحداث أخرى يمكن أن تبرر الفسخ المسبق للعقد[48].

محصلة القول، حاولنا من خلال المحاور السالفة تركيز الدراسة حول المحددات والعناصر المشمول بها مفهوم المرفق العمومي، من خلال اسقاط العناصر المحددة له على تجربة منصة (رخص للتعمير)، نموذج يمثل الا أبعد تقدير التصور الفقهي للمرفق العمومي الالكتروني، كما تطرح هذه التجربة رزنامة من الإشكالات القانونية ذات الصلة بوضعية الموظف العمومي في مواجهة المنصة، والمسؤوليات المترتبة بمناسبة تأدية مهامه، تنضاف لها نواقص ذات الصلة بالفجوة والوعي الرقمي للمرتفقين، إن هذا الطرح يساءل الجميع نحو تحولات القانونية ووضعية الجديدة للمحيط الداخلي والخارجي للمرفق العمومي الإلكتروني، والتي تعتبر كنه وجوهر قابليته للتطور والتغيير.

---

[46]- Fraenkel, (Béatrice)، et David, (Pontille)، «La **signature au temps de l'électronique**» , Politix, vol. 74, no. 2, 2006, p. 103.

[47] - المادة (14) من **القانون 86.12 المتعلق بعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص**، مرجع سابق.

[48] - المادة (21) من **القانون 86.12 المتعلق بعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص**، المرجع نفسه.

خاتمة

تأسس طرحنا على مجموعة من العناصر تناولنها بالتحليل انطلاقا من التأصيل المفاهيمي، وإسقاط التجريبي للنظريات وعناصر المرفق العمومي على الصورة الالكترونية الجديدة له، "فأمام اكتساح موجة العولمة، أصبحت التكنولوجيا تحتل أهمية بالغة في الميدان الإداري، نظرا لما توفره من إمكانيات علمية هائلة ومتطورة ساعدت الإدارة بشكل كبير على تحقيق أهدافها، واستغلال مختلف مواردها وتطوير أدائها"[49].

إن الغاية من إرساء مقتضيات الثقة الرقمية، ابتداء بإعداد إطار تشريعي وقانوني مناسب يحمي ويجسد ثقة المواطنين والمؤسسات والمقاولات في المناخ الرقمي تطبعها المساواة، الحق في الولوج للمعلومة، وحماية المعطيات الشخصية، وفي هذا السياق أسهب المشرع المغربي بوضع الإطار التشريعي اللازم لما سبق ذكره، يحتمه التسارع الذي يكتنف المجال الرقمي، سبب مباشر يستوجب التحيين والتقويم الدائمين.

إن عناصر الورقة البحثية تؤسس للمجموعة من التساؤلات الواقعية من قبيل:

هل نحن أما مرفق عمومي الكتروني كما يروج له؟

أما انه عملية الانتقالية بنزع الصفة المادية عن المساطر؟

اذن مما مآل ما يرتبه القانون من مسؤولية عن الخطأ المرفقي؟

أهي وضعية جديدة للموظف العمومي؟ تستوجب إعادة النظر في الكفاء التقنية للمترشحين للمباريات، مع العلم أن تدبير مثل هكذا منصات ليس حكرا على النخبة التقنية من مهندسين أو تقنيين، بل ذوي التكوين القانوني والاقتصادي في أسلاك الوظيفة العمومية يجدون أنفسهم فاعلا في تدبير الملفات داخل المنصات، يحتم إعادة النظر في الشروط المطلوبة للولج إلى الوظيفة العمومية.

لائحة المراجع

حداد، عبد الله. (2001). الوجيز في قانون المرافق العمومية الكبرى. الرباط: منشورات عكاظ.

الحجات، سامي داوود سالم. (2018). المرفق العام الإلكتروني: دراسة مقارنة (رسالة ماجستير). جامعة اليرموك، كلية القانون – الأردن.

الرباعي، موسى. (2018). راهنية معيار المرفق العام في اجتهاد القضاء الإداري المغربي. منشورات مجلة العلوم القانونية - سلسلة فقه القضاء الإداري، العدد الخامس.

الزاهي، محمد. (2019). إدارة القرب بالمغرب (أطروحة دكتوراه). جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، سلا.

بنلمليح، منية. (2016). تسيير المرفق العمومي بين ضرورة المبادئ التقليدية وفاعلية المبادئ الحديثة، المرفق العام في جميع أحواله. أشغال الأيام المغاربية الحادية عشر للقانون، فاس.

[49]- البوفي، (عبد القادر)، "تكنولوجيا المعلوميات وتأثيرها على العنصر البشري"، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، أكدال الرباط، 2005_2006، ص: 24.

باينة، عبد القادر. (1985). المختصر في القانون الإداري المغربي. الطبعة الأولى.
الشرقاوي، عبد الرحيم. (2017). المرفق الإداري الرقمي: مدخل للشفافية والتحديث. المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، العدد 132.
البنان، حسن محمد علي. (2014). مبدأ قابلية قواعد المرفق العام للتغيير والتطوير (دراسة مقارنة). المركز القومي للإصدارات القانونية، الطبعة الأولى.
المملكة المغربية، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. (2013). حكامة المرافق العمومية (إحالة ذاتية رقم 13/2013)، 15.
مقداد، الهادي. (2008). السياسة العقارية في ميدان التعمير والسكنى. دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، الرباط، 175.
معمر، المصطفى، & أمعاجون، أحمد. (2005). إعداد التراب الوطني والتعمير. مركز النسخ سجلماسة، مكناس.
عماري، صلاح الدين. (2022). نظام الرقمنة بالمغرب ورهانات التحديث: دراسات متقاطعة في المرجعيات التنظيمية والتشريعية والمؤسساتية. القسم الأول، الطبعة الأولى.
شبر، تغريد محمود خليل. (2018). القرار الإداري الإلكتروني: دراسة مقارنة (رسالة ماجستير). جامعة اليرموك، كلية القانون – الأردن، 108.
الفكر الشرطي. (2016). القرار الإداري الإلكتروني. القيادة العامة لشرطة الشارقة - مركز بحوث الشرطة، المجلة، 25(99).

Chevallier, J. (2008). Le service public. Paris: PUF.

Chevallier, J. (2018). Vers l'État-plateforme ? Revue française d'administration publique, 167(3), 627.

Benoît, F.-P. (1978). La doctrine politique libérale. In Benoît, F.-P. (Ed.), La Démocratie libérale (pp. 108-124). Presses Universitaires de France.

Barraud, B. (2020). L'intelligence artificielle. Dans toutes ses dimensions. L'Harmattan.

Bui-Xuan, O. (2020). Le principe d'égalité dans le droit de la fonction publique et de la haute fonction publique. Titre VII, 4(1), 26.

Franco, R. (2006). La fracture numérique : diagnostic et parades. Politique étrangère, 3, 531-544.

Grelley, P. (2022). L'État plateforme contre l'État ? Informations sociales, 205(1).

Maisl, H., & du Marais, B. (2004). L'administration électronique. Revue française d'administration publique, 110(2), 211.

Roux, L. (2010). L'administration électronique : un vecteur de qualité de service pour les usagers ? Informations sociales, 158(2), 20.

Alauzen, M. (2019). L'État plateforme et l'identification numérique des usagers. Le processus de conception de FranceConnect. Réseaux, 213(1), 211-239.

Kheireddine, M. (n.d.). L'urbanisme numérique au Maroc tiendra-t-il ses promesses ? Policy Center. Retrieved from https://www.policycenter.ma/opinion